الحديث

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الخامسة، العدد التاسع، شعبان ١٤٣٦هـ (يونيو ٢٠١٥م)

في هذا العدد

فهم الحديث في ضوء المقاصد الشرعية: تأصيل وفوائد وضوابط: د. محمد روزكي بن رملي.

قواعد اتباع السنة النبوية: دراسة أصولية: د.مصطفى بن محمد حجري خمس الدين.

تحقيق القول في اختلاط سفيان بن عيينة: د. أكرم محمد إبراهيم قراوي.

"الأدب المفرد" للإمام البخاري: تعريفه وجهود العلماء نحوه: د. خالد بن مرغوب بن محمد أمين.

من قال فيه البخاري: "فيه بعض النظر": دراسة نظرية تطبيقية: عمر بن صالح كبيش.

قضية "إنكار السُّنة" وموقف علماء الهند منها: دراسة استقرائية: سيد عبد الماحد الغوري.

الشيخ نور الدين عتر: وجهوده في الحديث النبوي وعلومه: د. محمد عبد وفا المنصور.

KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA SELANGOR
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE SELANGOR

INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE

الحديث

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الخامسة، العدد التاسع، شعبان ١٤٣٦هـ (يونيو ٢٠١٥م)

في هذا العدد

فهم الحديث في ضوء المقاصد الشرعية: تأصيل وفوائد وضوابط: د. محمد روزيمي بن رملي.

قواعد اتباع السنة النبوية: دراسة أصولية: د.مصطفى بن محمد جبري شمس الدين.

تحقيق القول في اختلاط سفيان بن عيينة: د. أكرم محمّد إبراهيم نمراوي.

"الأدب المفرد" للإمام البخاري: تعريفه وجهود العلماء نحوه: د. خالد بن مرغوب بن محمد أمين.

من قال فيه البخاري: "فيه بعض النَّظر": دراسة نظرية تطبيقية: عمر بن صالح كنيش.

فتنة "إنكار السُّنّة" وموقف علماء الهند منها: دراسة استقرائية: سيد عبد الماجد الغوري.

الشيخ نور الدين عِتْر: وجهوده في الحديث النبوي وعلومه: د. محمد عيد وفا المنصور.

شروط النشر بالمجلة

تعنى مجلة "الحديث" بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بالحديث وعلومه، وهي مجلة نصف سنوية تصدر مرتين في السنة في كل من شهرَي يونيو وديسمبر، وللراغبين في النشر بالمجلة تسليم أبحاثهم العلمية، قبل شهرين – على الأقل – من موعد إصدار المجلة، وذلك وفق الشروط التالية:

١) أن يكون البحث في إطار الحديث النبوي وعلومه فقط.

٢) أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والمنهجية العلمية.

٣) أن يلتزم البحث بالمحافظة على العقيدة الإسلامية، ولا يتجاوز الثوابت الشرعية، مع عدم الإساءة إلى المذاهب الفقهية، والتحريج للشخصيات والهيئات.

٤) أن يلتزم البحث بالمنهج العلمي في توثيق المعلومات وخصوصاً التخريج للحديث مع بيان درجته، مع ضبط الآيات القرآنية.

٥) أن يكون البحث صحيح اللغة، سليم الأسلوب.

٦) أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو أرسل إلى دورية أخرى.

٧) أن لا يتجاوز البحث عن (٣٥) صفحة، وأن يكون حجم الصفحة (A4). وحجم الخطِّ (١٦)، ونوع الخط (Traditional Arabic) . والمسافة بين الأسطر ١،٥. وحجم خط الهوامش (١٢).

٨) أن يقدم الباحث مع بحثه نبذةً عن حياته منصوصاً فيها على المؤهلات العلمية من الجامعة فما فوق وتاريخ ومكان الحصول عليها والعمل الآن.

ملاحظة: تخضع البحوث الواردة إلى المجلة للتحكيم العلمي، ويُشعَر أصحابها بقبولها للنشر أو عدمه بعد حصول إدارة المجلة على تقرير المحكِّم.

تُرسَل البحوث والمراسلات باسم مدير التحرير على العنوان التالي:

hadis2008inhad@gmail.com

عنوان المراسلة بالبريد:

Executive Editor of JOURNAL HADITH
HADITH RESEARCH INSTITUTE (INHAD)
SELANGORE INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE (KUIS)
BANDAR SERI PUTRA, 43600, BANGI
SELANGORE (DARUL EHSAN)
M A L A Y S I A

هيئة التحرير

المشرف العام

داتؤ الاستاذ الدكتور عبد الحليم بن تاموري

رئيس التحرير

سيد عبد الماجد الغوري

مدير التحرير

محمد نورزي بن ناصر

الهيئة الاستشارية

الأستاذ الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب (أستاذ الحديث سابقاً في العديد من الجامعات المصرية والسعودية).

الأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب (رئيس قسم الكتاب والسنة سابقاً في كلية الشريعة بجامعة دمشق في سوريا).

الأستاذ الدكتور بديع السيد اللحام (أستاد الحديث في كلية الشريعة بجامعة دمشق في سوريا).

الدكتور سلمان الحسني الندوي (أستاذ الحديث في كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة ندوة العلماء، الهند).

الدكتور نظام محمد صالح يعقوبي (عالم متخصص في الاقتصاد الإسلامي من البحرين، وعضو في العديد من الهيئات الشرعية في البنوك والمؤسسات والصناديق الاستثمارية).

الدكتور محمد أكرم الندوي (الباحث الزميل في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية بأكسفورد في بريطانية).

الأستاذ الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي (أستاذ الحديث في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا).

الأستاذ الدكتور نجم عبد الرحمن خلف (الأستاذ المشارك في قسم الكتاب والسنة في جامعة العلوم الإسلامية بماليزيا).

الدكتور سيوطي بن عبد المناس (أستاذ الحديث في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا).

الدكتور فيصل بن أحمد شاه (رئيس قسم القرآن والسنة في الأكاديمية الإسلامية بجامعة ملايو).

محتويات العدد

فهم الحديث في ضوء المقاصد الشرعية: تأصيل وفوائد وضوابط:

د. محمد روزيمي بن رملي..... ٧

قواعد اتباع السنة النبوية: دراسة أصولية:

د.مصطفى بن محمد جبري شمس الدين..... ٢٩

تحقيق القول في اختلاط سفيان بن عيينة:

د. أكرم محمّد إبراهيم نمراوي..... ٥٣

"الأدب المفرد" للإمام البخاري: تعريفه وجهود العلماء نحوه:

د. خالد بن مرغوب بن محمد أمين..... ٧٧

من قال فيه البخاري: "فيه بعض النظر": دراسة نظرية تطبيقية:

عمر بن صالح كنيش..... ١٠٧

فتنة "إنكار السنة" وموقف علماء الهند منها: دراسة استقرائية:

سيد عبد الماجد الغوري..... ١٣٧

الشيخ نور الدين عتر: وجهوده في الحديث النبوي وعلومه:

د. محمد عيد وفا المنصور..... ١٧١

تحقيق القول في اختلاط سفيان بن عُيَيْنَة

د. أكرم محمّد إبراهيم نمراوي[١]

الملخص:

يتناول البحث أحد رواة الحديث الْمُجمَع على توثيقهم وهو: سفيان بن عيينة، ومسألة اختلاطه، حيث وصفه بعضُ نقاد الحديث بالاختلاط والتغيّر، وقد قمت في هذا البحث بترجمته ترجمةً مختصرة، ثم تناولت مسألة اختلاطه بالتفصيل من حيث ذِكر القائلين باختلاطه ومُستندهم في ذلك، ثُم الردّ عليهم ونفي الاختلاط عنه.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة والتسليم، على سيدنا محمّد ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فإن "سفيان بن عيينة" من رواة الحديث المكثرين، المتّفق على جَلَالة قدرهم وعُلو مَنْزلته فيه، وقد تناولتُ في هذا البحث مسألة تتعلق باختلاطه، فقد وصفه يحيى بن سعيد القطّان بالاختلاط، وهارون بن مَعْروف بالتغيّر، ونظراً لكون هذه الأوصاف في الراوي تُخرجه من دائرة التوثيق إلى دائرة الردّ والضعف إن كان اختلاطاً فاحشاً لازَمَ الراوي، وتُحوّل مروياته إلى الضعف بعد أن كانت صحيحة، فكان لِزاماً تحقيق القول في اختلاطه وبيانُ هل كان مختلطاً أم لا؟ وهل كان اختلاطه فاحشاً ملازماً له في كل أحواله؟ وما هو أثر هذا الاختلاط على روايته؟ ومن هم الرواة الذين رَووا عنه بعد اختلاطه؟

وهذا البحث يتناول دراسةً علميةً لهذا الموضوع، الذي قسّمته إلى أربعة مطالب، أولها في حياة سفيان بن عيّنة الشخصية والعلمية، والثاني في تعريف "الاختلاط" لغةً واصطلاحاً، والثالث في القائلين باختلاط سفيان بن عيّنة، وأما الرابع الأخير فهو في مناقشة أقوال القائلين باختلاط سفيان بن عيّنة. ثم ختمتُ البحث بذكر ما توصّلتُ إليه من النتائج في الخاتمة، وكذلك بعرض ما تراءى لي من التوصيات.

[١] وزارة التربية والتعليم، المملكة الأردنية الهاشمية. abuahmad15@hotmail.com

المطلب الأول: حياة سفيان بن عيينة الشخصية والعلمية:

أولاً: اسمه:

هو سفيان بن عيينة بن أبي عِمران، واسمه مَيمون الهِلالي، أبو محمّد الكوفي مولى محمّد بن مُزَاحم أخي الضَحّاك بن مُزَاحم[١].

ثانياً: مولده ووفاته:

وُلد سفيان في النصف من شعبان من سنة مائة وسبع كما أَخبَر هو عن نفسه، فقد رَوَى ابن سعد بسنده إلى محمّد بن عمر أنه قال: "أخبرني سفيان بن عيينة أنه وُلد سنة سبع ومائة" [٢].

وقال عبد الرحمن بن بِشْر بن الحَكَم: "سمعت سفيان يقول: "وُلدت في سنة سبع ومئة للنصف من شعبان"[٣].

أما وفاته فقد كانت يوم السبت أول يوم من رجب سنة ثمان وتسعين ومئة، ودُفن بالْحُجُون[٤].

ثالثاً: من شيوخه وتلاميذه:

من شيوخه الذين روى عنهم: إسماعيل بن أبي خالد، وأيوب بن أبي تَمِيمة السِّخْتياني، وبِشْر بن عاصم الثَّقَفي، وجعفر بن محمّد الصادق، وحُمَيد بن أبي حُمَيد الطويل، وسفيان الثوري، والأعمش، وشعبة بن الحجَّاج[٥].

ومن تلاميذه الذين رووا عنه: أحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح المصري، وإسحاق بن راهَويه، وأبو أسامة حمّاد بن أسامة، وأبو خَيْثَمة زُهير بن حَرْب، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرزاق بن همَّام الصنعاني، وعلي بن المديني، وقُتيبة بن سعيد[٦].

---

[١] أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١١/١٧٧ – ١٧٨.

[٢] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/٤١.

[٣] أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١١/١٩٦.

[٤] المرجع السابق.

[٥] انظر: المرجع السابق، ١١/١٧٨ – ١٨٣.

[٦] انظر: أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١١/١٨٣ – ١٨٨.

رابعاً: طلبه للعلم:

اشُتهر سفيان بن عيينة بطلبه للعلم والاجتهاد فيه ثم نشره، ومما يدُّل على ذلك عِدّة أمور منها:

١) أنه من عائلة اشتُهرت بالحديث وطلبه. قال أبو الحجاج المزي: "قيل كان بنو عيينة عشرة إخوة خَزَّازين، حدّث منهم خمسة: سفيان بن عيينة، وإبراهيم بن عيينة، ومحمّد بن عيينة، وآدم بن عيينة، وعمران بن عيينة" [١].

٢) طلبه للعلم وسماعه الحديث بسن مبكرة. يقول هو عن نفسه: "أول من جالست من الناس عبد الكريم أبو أمية، جالسته وأنا ابن خمس عشرة سنة" [٢].

٣) كثرة شيوخه وتلاميذه وشهرتهم بالحديث الشريف.

٤) كثرة مروياته، فقد بلغت في الكتب التسعة – مع المكرر منها – ألفين وتسعمائة وإحدى وثمانين رواية.

٥) تعديل النقاد وعلماء الجرح والتعديل له باتفاق، وعدم جرحه بأي جارح، وسيأتي ذكر أقوال العلماء فيه بعد قليل.

٦) رحلته في طلب الحديث وسماعه، فقد ارتحل إلى أكثر من بلد.

خامساً: أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

اتفق العلماء على توثيق سفيان بن عيينة، وعلى جَلالة قَدْره وإمامته في الحديث الشريف، وهذه الأقوال هي:

عبد الرحمن بن مهدي: "أعلم الناس بحديث الحجاز" [٣].

يحيى بن سعيد القطّان: "إمام في الحديث" [٤].

ابن سعد: "ثقة ثبت كثير الحديث حُجة" [٥].

يحيى بن معين: "ثقة"[٦].

---

[١] المرجع السابق، ١١/١٧٨.

[٢] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/٤١.

[٣] ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ٤/٢٢٧.

[٤] ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ٤/١١٩.

[٥] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/٤٢.

[٦] ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ٤/٢٢٧.

أحمد بن عبد الله العِجلي: "ثقة ثبت في الحديث، وكان حَسَن الحديث، وكان يُعد من حُكَماء أصحاب الحديث"[١].

أبو حاتم الرازي: "ثقة إمام"[٢].

ابن خِراش: "ثقة مأمون ثبت"[٣].

ذكره ابن حبّان في الثقات، وقال: "من الحُفاظ المتقنين"[٤].

علي بن عمر الدارقطني: "ثقة"[٥].

أبو القاسم اللالكائي: "هو مستَغنٍ عن التزكية لتثبّته وإتقانه، وأَجْمَع الحفاظ أنه أثبت الناس في عمرو بن دينار"[٦].

أبو يعلى الخليلي: "إمام متفق عليه بلا مُدافعة"[٧].

البيهقي: "حجة ثقة"[٨].

الذهبي: "ثقة ثبت حافظ إمام"[٩]، وقال: "أحد الثقات الأعلام، أجمعت الأمة على الاحتجاج به"[١٠].

ابن حجر العسقلاني: "ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغيّر حفظه بأخرة، وكان رُبما دلّس لكن عن الثقات"[١١].

ابن الكيّال: "ثقة إمام حافظ"[١٢].

---

[١] أبو الحسن العِجلي، تاريخ الثقات، ص ١٩٤ – ١٩٥.

[٢] ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ٢٢٧/٤.

[٣] ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ١٢١/٤.

[٤] ٤٠٣/٦ – ٤٠٤.

[٥] أبو الحسن الدارقطني، السنن، ٢٠٣/٣، برقم ٢٣٩٨، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية، ٨٠/٢.

[٦] ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ١٢١/٤.

[٧] أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ٣٥٤/١.

[٨] السنن الكبرى، ٣٦/٤ بعد حديث رقم ٦٨٥٩.

[٩] شمس الدين الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ٤٤٩/١.

[١٠] شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ١٧٠/٢.

[١١] ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٤٥.

[١٢] أبو البركات ابن الكيّال، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، ص ٢٢١.

قلت: نلاحظ من خلال الأقوال السابق أنها كلها تدل على توثيقه، والإجماع في ذلك وعدم وجود من طعَن به، وبالتالي فهو عالم ثقة إمام جليل حُجة في الحديث.

سادساً: ترك وكيع بن الجراح الرواية عن سفيان بن عيينة:

صَرّح وكيع بن الجراح[١] بتركه الرواية عن مجموعة من الرواة، من بينهم سفيان بن عيينة دون أن يُبيّن السبب.

قال أبو داود: "كان وكيع لا يُحدث عن هُشيم لأنه كان يُخالط السلطان، ولا يُحدث عن إبراهيم بن سعيد، ولا ابن عليّة، وضَرَب على حديث ابن عيينة".

قال أبو داود: "قال عبد الرزاق شكا إليّ سفيان بن عيينة، وقال: ترك حديثي"[٢].

قلت: صرّح بتركه حديث إبراهيم بن سعد لكنه لم يصرّح بترك الرواة عن الباقين، علماً أن جميعهم ثقات[٣]، وبالتالي يَبْقَوا على عَدَالتِهم طالما أن الجرح غير مُفَسّر ولا مُبَيّن السبب، فيبقى الأمر خاصّاً به ولا يَضُرّهم تركه للرواية عنهم، ولا يُعد مطعناً بهم.

وقد يكون كذلك بسبب اختلاطه، ومما يؤيد هذا ما ذكره ابن حبّان في الثقات في ترجمة رَبّاح بن خالد الكوفي، بسنده إليه أنه قال لسفيان في المسجد الحرام: "يا أبا محمّد: أبو معاوية يُحدّث عنك بشيء لست تَحْفظه اليوم، ووكيع يُحدّث عنك بشيء لست تحفظه اليوم؟ قال: صدّقهم فإني كنت قبل اليوم أحفظ مني اليوم"[٤].

وسيأتي الردّ على مسألة اختلاطه بعد قليل وأنه لا حُجة لمن وَصَفه به، وبالتالي لا حجة لوكيع بتركه الرواة عنه.

---

[١] هو وكيع بن الجراح بن مليح الرُؤاسي، أبو سفيان، ثقة حافظ عابد توفي سنة ١٩٦ه أو ١٩٧ه. انظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٨١.

[٢] سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ١٣٢ – ١٣٣.

[٣] إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المديني، ثقة حجة تُكلم فيه بلا قادح، توفي سنة ١٨٥هـ. انظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٨٩. ابن عليّة: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسو الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، ثقة حافظ، توفي سنة ١٩٣هـ. انظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ١٠٥. هُشيم: هو بن بشير بن القاسم بن دينار السُلمي، أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، توفي سنة ١٨٣هـ. انظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٥٧٤.

[٤] ٢٤٢/٨.

المطلب الثاني: تعريف الاختلاط لغةً واصطلاحاً:

أولاً: تعريف "الاختلاط" لغةً:

الأصل الثلاثي لكلمة الاختلاط هو "خَلَطَ"، وإذا رجعنا إلى معاجم اللغة العربية نجد معاني كثيرة لها ولمشتقاتها، تدور جميعُها حول تغيّر العقل.

جاء في لسان العرب: "اختَلط فُلان أي فَسَد عقله، ورجل خِلْطٌ بيّن الخَلاطة أحمق، مُخالَط العقل وقد خُولط في عقله خِلاطاً واختلط، ويُقال: خُولط الرجل فهو مُخالَط، واختَلَط عقله فهو مُختلِط إذا تغيّر عقله"[١].

وقال الفيروز آبادي: "ورجل خَلْط، بيّن الخَلَاطة أحمق، واختَلَط: فَسَد عقله"[٢].

وقال الزبيدي: "واختَلط فلان: فسد عقله، واختلط عقله إذا تغيّر فهو مُختلط"[٣].

إذاً نلاحظ من خلال الأقوال السابقة أن قضية الاختلاط تتعلق بالعقل وتغيّره.

ثانياً: تعريف "الاختلاط" اصطلاحاً:

من خلال البحث في كتب علوم الحديث المتقدّمة م أجد من عرّفه سِوى السخاوي، بينما غيره بدأوا بذكر أسبابه، فقد قال السخاوي: "وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما لخَرَف، أو ضرر، أو مرض، أو عَرَض من موت ابن، أو سرقة مال، كالمسعودي، أو ذَهَاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن"[٤].

أما من سبقه من العلماء فقد ذكروا أسبابه المؤدية له، ومن هذه الأقوال:

قال ابن الصلاح: "وهم منقسمون فمنهم من خلّط لاختلاطه وخَرَفِه، ومنهم من خلط لذهاب بصره، أو غير ذلك"[٥].

وقال ابن حجر: "من كان سوء الحفظ طارئاً عليه، إما لكِبَره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عَدَمِها، بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء"[٦].

---

[١] لسان العرب، مادة خلط، ٢٩٤/٧ – ٢٩٥.

[٢] القاموس المحيط، فصل الخاء باب الطاء، ص ٦٦٦.

[٣] تاج العروس من جواهر القاموس، فصل الخاء مع الطاء، ٢٤٦/١٠.

[٤] فتح المغيث شرح ألفية الحديث، ٣٦٦/٤.

[٥] معرفة أنواع علوم الحديث، ٤٩٤.

[٦] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص ١٢٩.

أما المؤلفون المعاصرون في علوم الحديث فكلّهم ذكروا له تعريفاً، من هذه التعريفات:

يقول الدكتور همّام سعيد، فقال: "آفة عقلية تورث فساداً في الإدّراك، وتُصيب الإنسان في آخر عمره، أو تَعْرِض له بسبب حادثٍ ما، كفقد عزيز، أو ضياع مال، ومن تُصيبه هذه الآفة لكبر سنة يقال فيه: اختَلَط بأَخَرة"[١].

ويقول الدكتور نور الدين عتر: "فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال"[٢].

وذكر الأستاذ سيد عبد الماجد الغوري في تعريفه: "هو اختلال طارئ يقع على الرَّاوي الثِّقة، ويفسد عقله بسببه، وذلك لأسباب مثل: كِبَرِه في السِّنِّ، أو لذهاب بصرِه، أو لضياع كُتُبه أو لاحتراقِها، أو سرقةِ ماله، ونحوِ ذلك من أسباب ..."[٣].

قلت: نلاحظ من خلال التعريفات السابقة الآتي:

أولاً: أن الاختلاط فساد في العقل يؤدي إلى خفة الضبط.

ثانياً: سبب هذه الخفة في الضبط إما أن يعود لكبرٍ بالسن فيَرِق الإنسان وتضعُف قُدراته العقلية، أو لسببٍ عارضٍ وطارئ كمصيبة أو ضياع كتب أو احتراقها.

ثالثاً: كلمة "لكبر سن" ليست دائماً تُلازم كل من اختلط، فقد يكون المُختلط صغيراً في السن إذا كان سببه عارضاً.

رابعاً: قد يكون الاختلاط في حديث بلدٍ فقط دون غيره، فهو وصفٌ قد لا يُلازم الراوي في جميع حالاته.

خامساً: يُوصف من وصل إلى هذه الحالة بقولهم: تغيّر بأخرة، أو اختلط بأخرة أو فُلان اختلط.

إذاً بعدما سبق وتقدم يمكن أن نقول أن الاختلاط هو: "فساد في العقل بسبب كِبَر السن والخَرَف، أو لسبب عارض كمرض أو حرق كتب أو تركها عند السفر، ويؤدي ذلك إلى خِفَةٍ واختلالٍ في الضبط، أو انعدامه".

---

[١] همّام سعيد، شرح علل الترمذي، ١٠٣/١.

[٢] نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص ١٣٣.

[٣] سيد عبد الماجد الغوري، معجم المصطلحات الحديثية، ص ٦٤.

المطلب الثالث: القائلون باختلاط سفيان بن عيينة:

ذكر بعض العلماء أن سفيان اختلط آخر عمره وتغيّر ضبطه، وهؤلاء القائلون هم:

الأول: يحيى بن سعيد القطّان: وهو أحد تلاميذ سفيان وممن رَووا عنه الحديث، فقد قال: "أُشْهُد أن سفيان اختلط سنة سبع وتسعين ومائة، فمن سَمِع منه فيها فسماعه لا شيء"[١].

وفي رواية أخرى عنه: "اشهدوا أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين، فمن سمع منه في هذه السنة وبعد هذا فسماعه لا شيء" [٢].

الثاني: هارون بن مَعْروف: وهو أحد تلاميذ سفيان بن عيينة، فقد قال ابن حجر: "وقد ذكر أبو معين الرازي في زيادة كتاب الإيمان لأحمد – أي ابن حنبل – أن هارون بن مَعْروف قال له: "أن بن عيينة تغيّر أمره بآخره"، وأن سُليمان بن حَرْب قال له: "أن ابن عيينة أخطأ في عَامَة حديثه عن أيوب وكذا ذَكَر"[٣].

الثالث: البيهقي: حيث قال تعليقاً على حديث عائشة رضي الله عنها، قال: "دخلت على رسول الله ﷺ، فقلت: أنا خبَّأنا لك حَيْسَاً، فقال: "أما إني كنت أريد الصوم ولكن قرِّبيه".

قال البيهقي: "فقد حدَّث به ابن عيينة في آخر عمره"، ثم نقل كلاماً للشافعي يقول فيه: "سمعت سفيان عامّة مجالسه لا يَذْكر فيه سأصوم يوماً مكانه، ثم عَرَضْته عليه قبل أن يموت بسنة فأجاب فيه سأصوم يوم مكانه".

---

[١] شمس الدين الذهبي، المغني في الضعفاء، ٢٦٨/٢.

قلت: وقد ذكر ابن رجب الحنبلي هذه المقولة في كتابه (شرح علل الترمذي)، ٧٤٩/٢، في القسم الثاني: في ذكر قوم من الثقات، لا يُذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب الجرح، وقد ضُعّف حديثهم: إما في بعض الأوقات، أو بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ، وقد ذكره في المجموعة الأولى تحت عنوان: الثقات الذين خَلَطوا آخر عمرهم.

[٢] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٤٤/١٠.

[٣] تهذيب التهذيب، ٦٠/٢. وهارون بن مَعْروف هو: هارون بن مَعْروف المروزي، أبو علي الخزّاز الضرير، نزيل بغداد، وهو من الرواة عن سفيان بن عيينة، وثقه ابن معين والعِجلي وأبو داود وأبو زرعة وأبو حاتم وصالح بن محمّد وابن قانع، توفي سنة مائتين وإحدى وثلاثين وله أربع وسبعون سنة. انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ٢٥٦/٤ – ٢٥٧.

ثم قال الدارقطني تعليقاً على كلام الشافعي: "وروايته عامَّة دَهْره لهذا الحديث لا يَذْكُر فيه هذا اللفظ مع رواية الجماعة عن طَلْحة بن يحيى لا يَذْكر منهم أحد سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وعبد الواحد بن زياد ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطّان ويَعْلَى بن عُبَيد وغيرهم تدل على خطأ هذه اللَفْظَة"[١].

قلت: الشاهد في قوله آخر عمره، ودلّل على ذلك باختلاف اللفظ عنه في آخر سنة من عمره وأنه أخطأ فيها.

الرابع: ابن حجر العسقلاني: حيث قال: "ثقة حافظ فقيه أمام حُجَة، إلا أنه تغيّر حفظه بأخرة" [٢].

وقال: "محمّد بن عاصم الثقفي الأصبهاني العابد، صاحب الجزء العالي، روى عن سفيان بن عيينة سمع منه بعد أن تغيّر"[٣].

الخامس: ذِكْرُه في بعض كتب علوم الحديث ووصفه بالاختلاط تحت مبحث معرفة من اختلط من الرواة، ومنهم: ابن الصلاح[٤]، وابن جماعة[٥]، وابن الملقن[٦]، والأبناسي[٧] وغيرهم.

السادس: ذِكْرُه في الكتب التي خُصصت للرواة المختلطين: حيث ذَكَره العلائي في كتابه "المختلطين[٨].

---

[١] انظر: أبو بكر البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه، ٤٥٦/٤ حديث رقم ٨٣٤٠ و ٨٣٤١ و ٨٣٤٢.

[٢] ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٢٤٥.

[٣] تقريب التهذيب، ص ٤٨٥.

[٤] أبو عمرو ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص ٤٩٧.

[٥] أبو عبدالله بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ص ١٣٨.

[٦] سراج الدين ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، ٦٦٥/٢.

[٧] برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، ٧٤٦/٢.

[٨] ص ٤٥ – ٤٧. ذكره في القسم الأول من المختلطين، وهو حسب تقسيمه: من لم يُوجب له ذلك ضعفاً أصلاً و لم يَحُط من مرتبته إما لقِصَر مُدَة الاختلاط وقِلَته كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفّق عليهم، وإما لأنه لم يروِ شيئاً حَال اختلاطه، فسَلِمَ حديثه من الوِهَم كجَرِير بن حازم وعفّان بن مسلم ونحوهما. ص ٣.

وسِبْط ابن العِجْمِي في كتابه "الاغْتِباط بمن رُمي من الرواة بالاختلاط"، وذكر بعده كلام الذهبي السابق[١].

وذكره ابن الكيّال في "الكَوْاكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات"، ونَقَل كلام يحيى بن القطّان ورَدِّ الذهبي عليه[٢].

قلت: إذاً كل من قال عن سفيان أنه اختلط، اعتمد في قوله على الآتي:

الأول: قول يحيى بن سعيد القطّان أنه اختلط، وقول هارون بن مَعْروف أنه تغيّر.

الثاني: الأقوال الواردة عنه هو نفسه أنه تغيّر، وهي:

١) قول يحيى بن سعيد القطّان أنه قال لسفيان: "كنت تكتب الحديث وتُحدّث القوم وتَزيد في إسناده أو تُنقص منه؟ فقال: عليك بالسماع الأول فإني قد سئمت"[٣].

٢) قال سعيد بن منصور: "كان سفيان بن عيينة يقول: "عليكم بسماع المتقدّم الذي سمعتم مني"[٤].

٣) ذكر ابن حبّان في الثقات بترجمة رَبّاح بن خالد الكوفي، بسنده إليه أنه قال لسفيان في المسجد الحرام: "يا أبا محمّد: أبو معاوية يُحدّث عنك بشيء لست تَحْفظه اليوم، ووكيع يُحدّث عنك بشيء لست تحفظه اليوم؟ قال: صدّقهم فإني كنت قبل اليوم أحفظ مني اليوم"[٥].

المطلب الرابع: مناقشة أقوال القائلين باختلاط سفيان بن عيينة:

إذا نظرنا في الأقوال السابقة في وَصْف سفيان بالاختلاط، نرى أنه لا حُجة فيها على ذلك، وأنها مُنتفية ومَردودة من عِدّة وجوه، هي:

---

[١] ص ١٤٨.

[٢] ص ٢٢٠.

[٣] ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ٦٠/٢. قلت: جاء في طبعة دائرة المعارف الإسلامية كلمة (سمنت) بدل (سئمت). انظر: ١٢١/٤. وقد نقلها محقق كتاب (الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط) بلفظة (سمنت)، انظر: ص ١٤٨. وممن مقلها (سئمت): السخاوي في كتابه (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث)، ٣٨١/٤. والمعلمّي اليماني في كتابه (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) في ثلاثة مواضع هي: الأول: ٢٨٠/١ ناقلاً عن السخاوي، والثاني: ٤٧٦/١ نقلاً لكلام ابن حجر، والثالث: ٨٧٩/٢.

[٤] يعقوب بن سفيان الفسوي، المعرفة والتاريخ، ١٧٩/٢.

[٥] ٢٤٢/٨.

أولاً: الردّ على من استدل بقول يحيى بن سعيد القطّان:

وخُلاصة قول يحيى بن سعيد القطّان أنه التقى بسفيان سنة ١٩٨هـ في الحجِّ وكان سفيان قد اختلط، وهذا القول لا يَصْلُح للاعتماد عليه من عِدّة وجوه:

الأول: أن هذا القول لم يُتابع أحد من العلماء يحيى بن سعيد القطّان عليه، حيث أنه انفرد به.

الثاني: قال بعض العلماء بعدم صحته؛ لأن يحيى بن سعيد القطّان تُوفي في صَفَر من سنة ثمان وتسعين ومائة، بينما توفي سفيان قبل قُدُومه للحج بأربعة أشهر فكيف يكون رآه؟

قال الذهبي: "فهذا مُنكرٌ من القول، ولا يَصِح ولا هو بمُستَقيم، فإن يحيى القطّان مات في صَفَر سنة ثمان وتسعين، مع قَدُوم الوَفد من الحج، فمن الذي أخبره باختلاط سفيان، ومتى لَحِق أن يقول هذا القول وقد بلغت التَراقي ؟"[١].

وقال كذلك: "وأنا أستَبعد هذا الكلام من القطّان، وأعدِّه غَلَطاً من ابن عمّار، فابن القطّان مات في صَفَر من سنة ثمان وتسعين وقت قدوم الحُجاج ووقت تَحدُّثهم عن أخبار الحجاز، فمتى تمكّن يحيى بن سعيد من أن يَسَمع اختلاط سفيان؟، ثم يشهد عليه بذلك، والموت قد نزل به، فلعله بَلَغه ذلك في أثناء سنة سبع، مع أن يحيى مُتَعنت جداً في الرجال وسفيان فثقة مطلقاً"[٢].

وقال العراقي: "الأمر الثالث: "أن ما ذكره المصنّف من عند نفسه كونه بَقِيَ بعد الاختلاط نحو سنتين وّهْمٌ منه، وسبب ذلك وهَمِه في وفاته فإن المَعْروف أنه توفي بمكة يوم السبت أول شهر رَجَب سنة ثمان وتسعين، قاله محمّد بن سعد وابن زبر وابن قانع وقال ابن حبّان يوم السبت آخر يوم من جمادى الآخرة" [٣].

أما ابن حجر فقد استبعَد كلام الذهبي السابق بنَفْي أن يكون ابن عمّار قد نَقَل هذا القول عن ابن القطّان، فقد قال تَعقيباً عليه: "وهذا الذي لا يَتَجه غيره لأن ابن عمّار من الأثّبات المتقنين، وما المانع أن يكون يحيى بن سعيد سمعه من جماعة

---

[١] شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٨/٤٦٥ – ٤٦٦، وانظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال،٣ /٢٤٧، ففيه معنى هذا الكلام.

[٢] ميزان الاعتدال في نقد الرجال،٣ /٢٤٧.

[٣] زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص ٤٥٩.

ممن حج في تلك السنة واعتمد قولهم، وكانوا كثيراً فشَهِد على اسْتِفَاضتهم، وقد وجدت عن يحيى بن سعيد شيئاً يَصْلُح أن يكون سبباً لما نقله عنه ابن عمّار في حَقِّ ابن عيينة وذلك – ثم نَقَل قول سفيان عن نفسه "عليكم بالسماع الأول"[١].

قلت: خُلاصة الأقوال أن سفيان بن عيينة قد تُوفي قَبْل يحيى بن سعيد القطّان، فكيف يكون التَقَى به وحدَّث عنه؟ وأما الردّ على كلام ابن حجر فسيأتي بعد قليل بإذن الله تعالى.

الثالث: وعلى فرض صحة هذا القول فإنه ما سمع بعد التاريخ الذي ذكره إلا راوياً واحداً هو محمّد بن عاصم الأصبهاني[٢].

قال الذهبي: " سمع منه فيها – أي سنة ١٩٧ه – محمّد بن عاصم صاحب ذاك الجزء العالي، ويَغْلِب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة، سمعوا منه قبل سنة سبع" [٣].

ويقول العراقي في رده على ابن الصلاح الذي نقل قول يحيى بن سعيد القطّان في اختلاط سفيان: "أن المصنف – أي ابن الصلاح – لم يُبَيّن من سمع منه في سنة سبع وتسعين وما بعدها، وقد سمع منه في هذه السنة محمّد بن عاصم صاحب ذاك الجزء العالي كما هو مُؤَرخ في الجزء المذكور، وهكذا ذكره أيضاً صاحب الميزان – أي الإمام الذهبي – قال: "فأما سنة ثمان وتسعين ففيها مات و لم يَلْقَه فيها أحد، فإنه تُوفي قبل قدوم الحاج بأربعة أشهر، قال: "ويَغْلِب على ظَني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع"[٤].

---

[١] انظر: تهذيب التهذيب، ٢/٦٠.

[٢] هو: محمّد بن عاصم الثقفي الأصبهاني العابد، صاحب الجزء العالي، روى عن سفيان بن عيينة سمع منه بعد التغيّر، وعن حسين بن علي الجعفي ومحمّد بن بشر العبدي وأبي أسامة وطبقتهم، وروى عنه جعفر بن أحمد بن فارس وإبراهيم بن أرومة وعبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس وهو آخر من حدث عنه، توفي سنة اثنتين وستين ومائتين. انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ٣/٥٩٨.

[٣] شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ٣/٢٤٧.

[٤] زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص ٤٥٩.

وعند الرجوع إلى جزئه – أي محمّد بن عاصم – وتتّبع مَروياته من خلال برنامج الجامع للحديث النبوي الالكتروني في كتب السنة، نجد له ثلاث روايات عن سفيان بن عيينة، وتَفْصيلها الآتي:

الراوية الأولى: في مسند عائشة – رضي الله عنها – لابن أبي داود، قال: حدثنا عمّي، ثنا ابن الأصبهاني، أنبا ابن عيينة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة – رضي الله عنها – قال: "إنما نَزل النبي ﷺ الأَبْطَح، إنه كان اسْمَح لخروجه" [١].

والحديث لم يروه من طريق محمّد بن عاصم عن ابن عيينة إلا ابن أبي داود، وقد جاء الكثير من المتابعات لمحمّد عن ابن عيينة، منها: أبو نعيم الفضل بن دُكين حيث رواها البخاري [٢]، ومعلوم أن الفضل ثقة ثبت[٣].

وكذلك مجيء متابعات لسفيان بن عيينة وشواهد أخرى للحديث.

الرواية الثانية: في معجم ابن الأعرابي، قال: نا ابن عامر، نا ابن الأصبهاني، نا سفيان بن عيينة، عن عمرو، أو ابن أبي مُلَيكة، عن ابن الزبير، وعُبَيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس رضي الله عنهما، قالا: "كانت عُكَاظ ومِجَنّة أسواقاً في الجاهلية، فكانوا يتأثّمون مَنَاة، فنزلت: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨] في مواسم الحج"[٤].

وقد جاء بعض المتابعات لمحمّد عن ابن عيينة، منها: علي بن عبد الله التي رواها البخاري[٥]، وعلي بن عبد الله هو ابن المديني الثقة الثبت[٦].

---

[١] أبو بكر بن أبي داود، مسند عائشة رضي الله عنها، ص ٥٦ حديث رقم ١٩.

[٢] أبو عبد الله البخاري، الصحيح، كتاب الحج، باب المحصب، ١٨١/٢ برقم ١٧٦٥.

[٣] قال ابن حجر: الفضل بن دكين الكوفي، واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول، أبو نعيم الملائي، ثقة ثبت، توفي سنة مائتين وثماني عشرة وقيل مائتين وتسع عشرة، وكان مولده سنة ثلاثين، وهو من كبار شيوخ البخاري. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٤٦.

[٤] ٦٥٠/٢، برقم ١٢٩٣. ورواها كذلك أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن الرسول ﷺ بعثته أبا بكر على الحج في الحِجّة.. الخ، ٢٣٢/٩ برقم ٣٥٩٦.

[٥] أبو عبد الله البخاري، الصحيح، كتاب البيوع، باب الأسواق التي كانت في الجاهلية فتبايع الناس بها الناس في الإسلام، ٦٢/٣ برقم ٢٠٩٨.

[٦] هو: علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم، أبو الحسن ابن المديني، ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله حتى قال البخاري: "ما استصغرت نفسي إلا عند علي ابن المديني"، وقال فيه شيخه ابن عيينة: "كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني"، وقال النسائي: "كأن الله خلقه للحديث"، عابوا عليه إجابته في المحنة لكنه تنصل وتاب واعتذر بأنه كان خاف على نفسه، مات سنة مائتين أربع وثلاثين على الصحيح. انظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٤٠٣.

الرواية الثالثة: في كتاب "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" لأبي نعيم الأصبهاني، قال:

حدثنا عبد الله بن جعفر، ثنا محمّد بن عاصم، قال: سمعت سفيان بن عيينة – سنة سبع وتسعين – يقول: عاصم، عن زر، قال: "أتيت صَفوان بن عَسّال، فقال لي: "ما جاء بك؟ فقلت: جئت ابتغَاء العلم، قال: فإن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضاً بما يَطْلُب، قلت: حَاك في نفسي أو صدري المسح على الخُفين بعد الغائط والبول، فهل سمعت من رسول الله ﷺ شيئاً؟ قال: نعم، كان يأمرنا إذا كنا سفَراً أو مسافرين أن لا نَنْزِع خِفَافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جَنَابة، لا من غائط وبَوْل ونوم، قلت: سمعته يذكر الهَوَى؟ قال: نعم، بينما نحن معه في مَسِير إذ ناداه أعرابي بصوت له جَهُوريّ، فقال: يا محمّد! فأجابه على نحوٍ من كلامه هَاؤُم قال: أرأيت رجلاً أَحَب قوماً ولما يَلْحَق بهم؟ قال: "المرء مع من أحب" ثم أَنشأ يحدثنا "أن من قِبَل المغرب باباً يُفتح للتوبة مَسِيرة عَرْضُه أربعون سنة، فلا يُغلق حتى تَطْلِع الشمس"[1].

وقال أبو نعيم مُعلقاً على هذا الحديث: "رواه الكِبار عن سفيان، فيهم عبد الرزاق، وعلي بن عبد الله – أي ابن المديني –، والْحُميدي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، في آخرين.

ورواه الناس عن عاصم، منهم الثوري وشعبة والحمادان، ومَعْمر، وزهير، وزيد بن أبي أُنَيسة، ومِسعر، وعمرو بن قيس، ومالك بن مِغْوَل، وشَريك، وعلي بن صالح، ورَوْح بن القاسم، وهمّام، وأبو عُوَانة، في آخرين.

قلت: بذكر أبو نعيم متابعات الثقات عن سفيان ينتفي احتمالية الخطأ في رواية سفيان، وأنه لا أَثَر لما قيل من اختلاطه على هذه الرواية.

إذا يَتَبيّن من خلال الروايات الثلاث المذكورة آنفاً أنه لا أثر لاختلاط سفيان فيها أو وقوعه في بسببه، فقد تابع محمّد بن عاصم الثقات عنه.

[1] ٣٠٨/٧. قلت: وهذه الرواية هي الوحيدة التي في جزئه، ص ١٥٤، حديث رقم ٥٥.

الرابع: وعلى فَرَض اختلاط سفيان، فإنه ممن لا يَضُر اختلاطه بشيء، ولا أَثَر له على مَروياته، وذلك لقِلّة فترة اختلاطه، وعدم التَحديث عنه، إلا ما رواه محمّد بن عاصم الأصبهاني.

قال العلائي: "عامّة من سمع منه إنما كان قبل سنة سبع، ولم يَسمع منه متأخراً في هذه السنة إلا محمّد بن عاصم الأصبهاني، ولم يتوقف أحد من العالمين في الاحتجاج بسفيان، فهو في القِسم الأول، بل لعل هذا لا يَصِّح عن يحيى بن سعيد، لأنه مات في صَفَر سنة ثمان وتسعين، ولم يكن حينئذ بالحِجاز، والله أعلم"[١].

وقال في توضيح القسم الأول من المختلطين: "من لم يُوجب له ذلك ضَعْفاً أصلاً ولم يَحِطَّ من مَرتبته، إما لقِصَر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهَويه، وهما من أئمة الإسلام المتفقّ عليهم، وإما لأنه لم يروِ شيئاً حَال اختلاطه، فسَلِم حديثه من الوَهْم كجَرير بن حازم وعفّان بن مُسلم ونحوهما[٢].

قلت: أي بمعنى أن وصفهم بالاختلاط لا يَضُرُّهم، وليس له أي تأثيرٍ على روايتهم، وسفيان منهم كما ذكر هو.

الخامس: سفيان عالم جليل متفقّ على توثيقه بين العلماء والنقاد، احتَج به جميع المُصَنفين للحديث الشريف من أصحاب الكتب الستة وغيرها، وكل من التزم الصحة.

قال العلائي: "ولم يتوقف أحد من العالمين بالاحتجاج بسفيان"[٣].

وقال الذهبي: "وسفيان حجة مطلقاً، حديثه في جميع دواوين الإسلام"[٤].

وقال كذلك: "أحد الثقات الأعلام، أجمعت الأمة على الاحتجاج به"[٥].

السادس: وَثّق يحيى بن سعيد القطّان سفيان بن عيينة، بل وتَرْجَم ذلك عملياً بالرواية عنه، وهذا يَدُّل عدم تركه لروايته بل ثقته به والاعتماد عليه والاحتجاج

---

[١] المختلطين، ص ٤٥ – ٤٧.

[٢] المرجع السابق، ص ٣.

[٣] المرجع السابق، ص ٤٦.

[٤] شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٦٦/٨.

[٥] ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ١٧٠/٢.

بحديثه، فلو كان مختلطاً الاختلاط الفاحش لكان تَرَك الحديث عنه، فهو من النّقاد وأهل الخبرة في الرجال وجرحهم، وكان من أوائل من فتَّش عن الرجال، وكذلك كان من المُحدثين الذين لا يُحَدِّثون إلا عن الثقات.

قال علي بن المديني: "ما رأيت أَعَلم بالرجال من يحيى بن سعيد القطّان"[١].

وروى الخطيب البغدادي بسنده إلى صالح بن محمّد جزرة أنه قال: "أول من تَكلم في الرجال شعبة بن الحجاج، ثم تَبِعه يحيى بن سعيد القطّان، ثم بَعْده أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وهؤلاء"[٢].

وقال ابن حبّان: "وهو الذي مَهَدَّ لأهل العراق رَسْم الحديث، وأمعن في البحث عن النقل وترك الضعفاء"[٣].

قال العِجلي: "ثقة نقيّ الحديث، وكان لا يُحدّث إلا عن ثقة"[٤].

السابع: هناك فرق بين التغيير والاختلاط باعتبار أن التغيير ليس طَعْن في الراوي، وسبب في رَدّ رواياته على عكس الاختلاط، الذي هو طعن في الراوي، وسبب لردّ رواياته كلها بعد اختلاطه إلا ما وافق فيها الثقات، فإذا طبّقنا هذا الأمر على سفيان، نقول أنه تغيّر لكِبَر سنه ولم يختلط، وبالتالي لا مِطعن فيه ولا ردّ لرواياته.

وقد كان كثير من العلماء يميّز بينهما باعتبار أن الاختلاط سوء حفظ مُلازم للراوي في جميع أحواله، وأنه حالة أَشَدّ من التغيير فتجعله يقع في الوَهْم والخطأ الدائم، وبالتالي يَتَحول حديثه من حالة الصحة إلى الضعف.

أما التغيير فيكون بسببٍ عارضٍ كالمرض أو فَقْد كتب وغيرها، وأنه غير مُلازم للراوي، وقد يَزول سببه وبالتالي يَنْتفي عنه، أو أنه يكون بسبب كِبر السن ولكنّ لا يَصِل لدرجة الفُحْش والوقوع في الخطأ الدائم[٥].

---

[١] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٠٣/١٦.

[٢] الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٢٠١/٢.

[٣] الثقات، ٦١١/٧.

[٤] الثقات، ص ٤٧٢.

[٥] انظر: أكرم محمّد إبراهيم نمراوي، شبهة بعض المعاصرين حول الصحيحين بروايتهم للمختلطين والردّ عليها – دراسة نظرية تطبيقية –، ص ٣٥ – ٣٨، رسالة دكتوراه غير مطبوعة مقدمة لقسم القرآن والسنة، بأكاديمية الدراسات الإسلامية – جامعة ملايا (ماليزيا)، سنة ٢٠١٣م.

ومن الأمثلة على ذلك:

- قول إسماعيل بن عُلَيّة، عندما سُئل عن سعيد بن إيّاس الْجُرَيري – وهو شيخه – أنه اختلط، أنكر ذلك وقال: أنه كبر فَرَقّ"، أي أنه لم يكنّ اختلاطه فَاحِشاً متلازماً، بل هو تغيير يسير طَرَأ على ضبطه أَوْقَعه بشيء من الوهم[١].

ويعقوب بن سفيان الفَسَوي، حيث قال كذلك عن الجُرَيري بأنه تغيّر ولكن لم يختلط بسبب كِبر سنه، فقال: "ثقة أخذوا عنه من سمع منه في الصحة، لأنه كان عَمِل فيه السن فتغيّر، وكان أهل العلم يسمعون، وسماع هؤلاء الذين بأخرة فيه وفيه" [٢].

- وقال أبو عبد الله الحاكم، فقد قال عن شيخه أبو أحمد محمّد بن محمّد بن أحمد الحاكم: "تغيّر حفظ أبي أحمد لما كُفَّ، و لم يختلط قط"[٣].

فقد وصفوا سعيد بن إياس الجُرَيري وأبو أحمد بالتغيير وليس بالاختلاط، وعَزَوا سبب التغيير إلى كِبَر السن.

أما في حالة سفيان بن عيينة فأرى أنه تغيّر بسبب كبر سنه و لم يختلط ذلك الاختلاط الفاحش المؤثر على الرواية الذي يكون سبب في الوقوع في الوَهْم والخطأ.

يقول المعلمّي اليماني في بيان تغيّره وليس اختلاطه: "كان ابن عيينة بمكة والقطّان بالبصرة و لم يحج القطّان سنة فلعله، حج سنة ست فرأى ابن عيينة قد ضَعُف حفظه قليلاً، فربما أخطأ في بعض مَظانّ الخطأ من الأسانيد، وحينئذ سأله فأجابه كما أخبر بذلك عبد الرحمن بن بشر، ثُم كأنه بَلَغ القطّان في أثناء سنة سبع أو أوائل سنة ثمان أن ابن عيينة أخطأ في حديثين فعُدّ ذلك تغيّراً أطلق كلمة (اختلط) على عادته في التشدّيد.

وقد كان ابن عيينة أشهر من نار على عَلَم، فلو اختلط الاختلاط الاصْطِلاحي لسارت بذلك الرُكْبان، وتَنَاقله كثير من أهل العلم وشَاع وذَاع، وهذا جزء محمّد بن عاصم سمعه من ابن عيينة سنة سبع، ولا نَعْلَمهم انتقدوا منه حَرْفاً واحداً، فالحقّ أن ابن عيينة لم يختلط، ولكن كَبُر سنه فلم يبقَ حفظه على ما كان عليه، فصار ربما يُخطئ في

---

[١] ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ٢/٤.

[٢] يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، ١١٥/٢.

[٣] شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣٧٣/١٦.

الأسانيد التي لم يكن قد بالغ في إتقانها، كحديثه عن أيوب والذي يَظَهر أن ذلك خطأ هيّن، ولهذا لم يَعَبْأ به أكثر الأئمة، ووثّقوا ابن عيينة مُطلقاً"[١].

ثانياً: الردّ على من استدل بقول هارون بن مَعْروف:

وتَكمن أهمية هذا القول كون هارون ثقة في الحديث، وأحد تلاميذ سفيان، لكن هذا القول لا يَصلح للاعتماد عليه لإثبات اختلاط لسفيان من عِدّة وجوه هي:

الأول: من خلال تتّبع ترجمة سفيان في كتب الجرح والتعديل والكتب التي خُصصت للمختلطين، وكتب علوم الحديث لم أجد من نقل هذا الكلام إلا ابن حجر في "تهذيب التهذيب"[٢]، والسخاوي في "فتح المغيث"[٣]، والمعلمّي اليماني في "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"[٤] في مَعرِض ردّه على من وصف سفيان بالاختلاط، وهذا يدّل على عدم شُهرة هذا القول واحتجاج العلماء والنّقاد به والموافقة عليه.

الثاني: إن رواية هارون بن مَعْروف عن سفيان – في صحيح مسلم وسنن أبي داود – تدّل على عدم تركه لروايته بل ثقته به والاعتماد عليه والاحتجاج بحديثه، فلو كان مختلطاً الاختلاط الفاحش لكان ترك الرواية عنه.

الثالث: ما قيل في حق قول ابن القطّان يُقال هنا، حيث أنه لم يُتابعه أحد على هذا الأقوال، وإن كان سفيان تغيّر فهو بسبب كبر سنه، ولم يكن تغيّراً فاحشاً أَضَرّ بروايته، ومن روى عنه بعد تغيّره هو محمّد بن عاصم الأصبهاني وقد تَبيّن من خلال تتبع مروياته عن سفيان أنه لا أثر للتغيّر عليها.

ثالثاً: الردّ على من استدل بأقوال سفيان بن عيينة عن نفسه أنه تغيّر حفظه:

وهذه الأقوال كذلك لا تصلح حُجة للاعتماد عليها لإثبات اختلاط سفيان، وذلك من عِدّة وجوه هي:

الأول: أن التغيّر الذي حصل له طبيعي يعود لكِبر السن، وهذا التغيّر يحدث للجميع ولا يَسْلم منه أحد، لكنه عند سفيان لم يصل لدرجة الفحش والخطأ الملازم لروايته.

---

[١] المعلمّي اليماني، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ٤٧٦/١ –٤٧٧.

[٢] انظر: ٥٩/٢ – ٦١.

[٣] انظر: ٣٨٠/٤ – ٣٨٢.

[٤] انظر: ٢٨٠/١، و ٤٧٦/١، و ٨٧٩/٢.

يقول الذهبي في ترجمة هشام بن عُروة والردّ على من اتهمه بالاختلاط: "الرجل حجة مطلقاً، لا عِبْرَة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطّان، من أنه هو – أي هشام بن عمّار – وسُهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيّرا، فإن الحافظ قد يتغيّر حفظه إذا كَبُر وتَنْقص حِدَّة ذهنه، فليس هو في شيخوخته كهو في شَبِيبَته، وما ثَمَّ أَحَدٌ بمعصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغيّر بضارّ أصلاً، وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام فلم يختلط قطّ، وهذا أمر مَقطوع به، وحديثه مَحتج به في المُوطأ والصِحاح والسنن، فقول ابن القطّان إنه مختلط قول مَردود مَرذول، فأَرِني إماماً من الكبار سَلِم من الخطأ والوَهْم، فهذا شعبة وهو في الذَروة له أوهام، وكذلك مَعمر والأوزاعي ومالك رحمة الله عليهم"[١].

الثاني: هذه الأقوال عنه هي مَنقبةً له وليست مَثلبة، فهي تدل على حُبّه للرسول ﷺ وسُنته والاحتياط في روايتها، فكان يُنبّه إلى ضَعْف حفظه لكي يُراعي تلاميذه ذلك فيَحْتَاطوا أكثر بالرواية عنه.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فبعد الانتهاء من هذا البحث يمكن إجمال النتائج التي تَوَّصل الباحث إليها، بما يلي:

١) سفيان بن عيينة عالم محدَّث جليل القَدْر والمكانة، اشتُهر بطلب الحديث وكَثرة روايته له.

٢) أجمع النقاد وعلماء الجرح والتعديل على توثيقه.

٣) وُصف سفيان بن عيينة بالاختلاط التغيير، وأول من أطلَق عليه هذا الوصف هم تلاميذه يحيى بن سعيد القطّان، وهارون بن مَعْروف، وكل من ذكره بعدهم اعتمد على قوليهما.

٤) ومن الأدلة التي استدلوا بها أقواله عن نفسه أنه تغيّر حفظه.

٥) لم يختلط سفيان الاختلاط الفاحش الذي أَضَرّ بروايته وحَوَّله إلى حالة الخطأ والوهم وبالتالي الضعف، بل تغيّر بسبب كِبَر سنة الذي هو حالة طبيعية تصيب كل إنسان.

[١] سير أعلام النبلاء، ٣٦/٦.

٦) لا أثر لتغيّره على مروياته، لأن هذه الحالة لم تدم طويلاً، وما رَوَى عنه بعدها إلا محمّد بن عاصم الأصبهاني.

٧) بعد تتبع مرويات محمّد بن عاصم عن سفيان تَبيّن أنها ثلاثة، وكلها لها متابعات عن ثقات.

٨) خلاصة القول: أن سفيان لم يختلط اختلاطاً فاحشاً، وإنما تغيّر بسبب كبر السن ولا أثر له على مروياته.

التوصيات:

بعد الانتهاء من البحث يُوصي الباحث بعِدّة أمور منها:

١) الاهتمام بدراسة المكثرين من رواة الحديث المجمع على توثيقهم وما أُثير حولهم من طعون وشُكوك حول عدالتهم ومروياتهم.

٢) دراسة مرويات سفيان بن عيينة عن أيوب السختياني؛ لأن سُليمان بن حَرْب قال أنه أخطأ في عامَّتها.

٣) دراسة مرويات سفيان عن الكوفيين والحجازيين – لا سيما في الصحيحين –، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده إلى الفضل بن زياد أنه قال: سُئل أحمد بن حنبل، قيل له: سفيان الثوري كان أحفظ، أو ابن عيينة؟ فقال: كان الثوري أحفظ وأقل الناس غَلَطاً، وأما ابن عيينة فكان حافظاً، إلا أنه كان إذا صار في حديث الكوفيين كان له غلط كثير، وقد غَلِط في حديث الحجازيين في أشياء"[١].

٤) الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي في الدراسات الحديثية لتكون دليلاً على صحتها ودليلاً عليها.

٥) الاستفادة من الوسائل الحديثة في الدراسات الحديثية كبرنامج المكتبة الشاملة وجامع الحديث النبوي وغيرهما، وتسخيرها لخدمة علم الحديث، نظراً لسهولة وسرعة استخدامها.

[١] تاريخ بغداد، ٢٣٣/١٠.

وأخيراً نسأل الله التوفيق والسداد، وأن يُرينا الحق حقاً ويرزقنا اتّباعه، ويُرينا الباطل باطلاً ويَرزقنا اجتنابه، فإن أصبت فبفضل الله ومنّه وتوفيقه، وإن أخطأت وقصّرت فمن نفسي والشيطان.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

المراجع والمصادر:

١) الأَبْناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب (١٩٩٨م)، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، تحقيق: صلاح فتحي هَلَل، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد – الرياض.

٢) الأصبَهاني، أبو جعفر الثقفي مولاهم محمّد بن عاصم بن عبد الله (١٤٠٩هـ)، **جزء محمّد بن عاصم الثقفي الأصبَهاني**، تحقيق وتخريج: مُفيد خالد عيد، الطبعة الأولى، دار العاصمة – الرياض.

٣) البخاري، محمّد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجُعْفي (١٤٢٢هـ)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور الرسول وسننه وأيامه**، تحقيق محمّد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، دار طَوق النجاة – بيروت.

٤) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مَهْدي الخطيب (٢٠٠٢م)، **تاريخ بغداد**، تحقيق الدكتور بشار عواد مَعْروف، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي – بيروت.

٥) ـــــــــــــ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: د. محمود الطحّان، مكتبة المعارف – الرياض.

٦) البَيهقي، أحمد بن الحين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني أبو بكر (٢٠٠٣م)، **السنن الكبرى**، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية – بيروت.

٧) الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (٢٠٠١م)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق الدكتور همّام عبد الرحيم سعيد، الطبعة الثاني، مكتبة الرشيد — بالرياض.

٨) الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القَزْويني (١٤٠٩هـ)، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق د. محمّد سعيد عمر إدريس، الطبعة الأولى، دار الرشد – الرياض.

٩) الدارقُطْني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النُعمان بن دينار البغدادي (١٩٨٥م)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السَلَفي، الطبعة الأولى، دار طيبة – الرياض.

١٠) أبو داود، سليمان بن الأشعث (١٩٨٣م)، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، تحقيق محمّد علي قاسم العُمَري، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة الإسلامية — المدينة المنورة.

١١) ـــــــــــــــ (٢٠٠٤م)، **السنن**، تحقيق شعيب الأرنؤوط ورفقاه، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٢) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (١٩٦٣م)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق علي محمّد البَجَّاوي، الطبعة الأولى، دار المعرفة – بيروت.

١٣) ـــــــــــــــ (١٩٨٧م)، **المُغني في الضعفاء**، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار إحياء التراث الإسلامي – قطر.

١٤) ـــــــــــــــ (١٩٨٥م)، **سير أعلام النُبلاء**، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٥) ـــــــــــــــ (١٩٩٢م)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق محمّد عوَّامة أحمد محمّد نمر الخطيب، الطبعة الأولى، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن – جدة.

١٦) الرازي، أبو محمّد عبد الرحمن بن محمّد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي (١٩٥٢م)، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٧) الزَبيدي، محمّد مرتضى (١٩٩٤م)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر – بيروت.

١٨) السجستاني، أبو بكر بن أبي داود عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي (١٤٠٥ه)، **مسند عائشة رضي الله عنه**، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين، الطبعة الأولى، مكتبة الأقصى – الكويت.

١٩) السخاوي، محمّد بن عبد الرحمن (٢٠٠٣م)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تحقيق علي حسين علي، الطبعة الأولى، مكتبة السنة – مصر.

٢٠) ابن سعد، أبو عبد الله محمّد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي (١٩٩٠م)، **الطبقات الكبرى**، تحقيق محمّد عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت.

٢١) ابن الصلاح، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن (٢٠٠٢م)، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٢) الطَحَاوي، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي الحجري المصرفي (١٩٩٤م)، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٢٣) الطَرابُلسي، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمّد بن خليل الطرابلسي الشافعي سِبْط ابن العَجْمي (١٩٨٨م)، **الاغتِبَاط بمن رُمي من الرواة بالاختلاط**، تحقيق: علاء الدين علي رضا، وسُمى تحقيقه لهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط وهو دارسة وتحقيق وزيادات في التراجم على الكتاب، الطبعة الأولى، دار الحديث – القاهرة.

٢٤) عتر، الدكتور نور الدين (١٩٩٧م)، **منهج النقد في علوم الحديث**، الطبعة الثالثة، دار الفكر – دمشق.

٢٥) العِجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي (١٩٨٤م)، **تاريخ الثقات**، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى، دار الباز – مكة المكرمة.

٢٦) العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (١٩٦٩م)، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: عبد الرحمن محمّد عثمان، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية – المدينة المنورة.

٢٧) العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين الشافعي (١٩٨٦م)، **تقريب التهذيب**، تحقيق محمّد عوَّامة، الطبعة الأولى، دار الرشيد – دمشق.

٢٨) ـــــــــــــ (٢٠٠٨م)، **تهذيب التهذيب**، طبع باعتناء إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٢٩) ـــــــــــــ (١٣٢٦هـ)، **تهذيب التهذيب**، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف النظامية – الهند.

٣٠) ـــــــــــــ (١٤٢٢هـ)، **نُزهة النظر في توضيح نُخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق عبد الله ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، مطبعة السفير – الرياض.

٣١) العَلَائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل كيكلدي بن عبد الله الدمشقي (١٩٩٦م)، **المُختلطين**، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي – القاهرة.

٣٢) الغوري، سيد عبد الماجد (١٤٣٤هـ)، **معجم المصطلحات الحديثية**، الطبعة الثانية، دار الشاكر – سلانجور ماليزيا.

٣٣) الفَسَوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي (١٩٨١م)، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق د. أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٣٤) الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب (٢٠٠٥م)، **القاموس المحيط**، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمّد نعيم العرقسوسي، الطبعة الثامنة، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٣٥) الكَنَاني، بدر الدين أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة الحموي الشافعي (١٤٠٦هـ)، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الطبعة الثانية، دارا الفكر – دمشق.

٣٦) ابن الكيَّال، زين الدين بركات بن أحمد بن محمّد الخطيب (١٩٨١م)، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، الطبعة الأولى، دار المأمون – بيروت.

٣٧) المِزِّي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج جمال الدين ابن الزكي أبي محمّد القُضَاعي الكَلْبي (١٩٨٠م)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق د. بشار عواد مَعْروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٣٨) ابن المُلَقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (١٤١٣هـ)، **المُقْنع في علوم الحديث**، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الطبعة الأولى، دار فواز للنشر – السعودية.

٣٩) ابن منظور، محمّد بن مكرم (١٤١٤هـ)، **لسان العرب**، الطبعة الثالثة، دار صادر – بيروت.

٤٠) نمراوي، أكرم محمّد إبراهيم (٢٠١٣م)، **شبهة بعض المعاصرين حول الصحيحين بروايتهم للمختلطين والردّ عليها: دراسة نظرية تطبيقية**، أكاديمية الدراسات الإسلامية – جامعة ملايا، ماليزيا.

٤١) اليَمَاني، عبد الرحمن بن يحيى (١٩٨٦م)، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، بتعليق محمّد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي – بيروت ودمشق.

HADIS

Jurnal Ilmiah Berwasit

Artikel-Artikel Berorientasikan Kajian dan Penyelidikan Dalam Bidang Hadis

Diterbitkan Oleh

Institut Kajian Hadis (INHAD)

Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS)

Tahun kelima, Bil: 9, Syaaban 1436h (Jun 2015)

Bilangan ini

PERANAN KITAB *SHURUH AL-HADIS* DALAM PENTERJEMAHAN METAFORA: FOKUS KEPADA KITAB *DALIL AL-FALIHIN* *Saifulah bin Samsudin, Prof. Madya Dr. Muhammad Fauzi bin Junaingan. Prof. Madya Dr. Abdul Rauf bin Hassan, Dr. Muhd Zulkifli bin Ismail.*

PENGAJIAN HADITH DI MASJID DAN SURAU SEKITAR SHAH ALAM, SELANGOR: TINJAUAN TERHADAP KEFAHAMAN HADITH *Mohd Azrin bin Johari*

9 772231 901005

KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA SELANGOR
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE SELANGOR

INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE